

أثر الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية
بالتطبيق في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة
(دراسة حالة)

أسم الطالبة:

مها سعيد سالم الصانع

الرقم الجامعي:

2021204520

مشروع تخرج - ١

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

جدول المحتويات

٢	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
	١,١. المقدمة: ٣
	١,٢. مشكلة الدراسة ٤
٤	١,٢,١. فجوات على المستوى النظري.....
٥	١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي.....
	١,٣. أهمية الدراسة ٦
٦	١,٣,١. على المستوى النظري:
٦	١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:
	١,٤. أسئلة الدراسة ٧
	١,٥. أهداف الدراسة خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
٧	١,٦. فرضيات الدراسة.....
	١,٧. نموذج الدراسة ٨
	١,٨. منهجية الدراسة ٩
	١,٩. الدراسة الميدانية خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
	١٠. مخطط المشروع المقترح ١,١٠.....
١٢	٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
	٢,١. المقدمة: ١٣
	٢,٢. المتغير المستقل ١٤
	٢,٣. المتغير التابع خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
٢١	٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١. المقدمة:

نظرا للتغيرات السريعة التي يشهدها المحيط الاقتصادي ونتيجة استخدام المعلومات في مختلف المجالات أصبحت المعلومات جزء هام من عمل الإدارة لذا تعد جودة المعلومات المحاسبية عنصراً حيوياً ومرتكزاً مهماً في تقويم أداء الشركات وأداة مهمة في رسم سياستها واتخاذ قراراتها المستقبلية لاسيما اذا ما أعدت هذه المعلومات وفق مبادئ ومعايير محلية أو دولية الأمر الذي يكسبها جودة وفعالية في استخدامها. (د.سعاد سعيد غزال ٢٠١٢).

ولقد زاد الاهتمام في الفترة الاخيرة بجودة المعلومات المحاسبية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة لها منافع متعددة، حيث قد تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال وتحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة (أسماء، ٢٠١٢). وإذ إن المعلومات المحاسبية لكي تكون جيدة ينبغي لها أولاً وقبل كل شيء أن تكون نافعة أو مفيدة في مجال صنع القرارات، ولكي تكون كذلك فلا بد لها أن تحمل خاصيتين أو سمتين رئيسيتين وهما الملائمة والموثوقية (الشمرى، ٢٠٠٣، ٣٣) ومن ناحية أخرى نجد أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص التالية لهذه المعلومات (الملائمة والموثوقية) وإنما يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرار (مستخدمي المعلومات)، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات المطلوب اتخاذها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوفر له، مقدرة القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم من الإدراك المتوفر لدى متخذ القرار (الشيرازي، ١٩٩٠، ١٩٥). كما تتحدث (دراسة أحمد، ٢٠١٦) وعنوان الدراسة: "أثر القواعد الرشيدة لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". وتم التطبيق بالشركات الصناعية الأردنية. استهدفت الدراسة معرفة أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات (المتعلقة بكل من حماية حقوق المساهمين، واجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أظهرت النتائج أن الشركات تطبق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات بكافة أبعادها، وينسب متفاوتة أعاليها القواعد الإرشادية المتعلقة بالشفافية والإفصاح، يليها كل من القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأخيراً حقوق المساهمين، وأوضحت أيضاً وجود أثر للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

وفي ظل التطورات الحديثة التي أثرت على المحاسبة وبعد أن أصبحت هناك فجوة في المعلومات المقدمة من قبل الوحدات المحاسبية حيث أصبحت هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية لا تفي بالغرض المطلوب بالنسبة لمستخدم المعلومات وخاصة في حالة التغيرات الاقتصادية (التضخم) لذا ظهرت اساليب تساعد مستخدم المعلومات المحاسبية في التوصل الى اتخاذ القرار وذلك عن طريق عرض هذه المعلومات وفق قوائم مالية معدة على اساس التضخم أو تقييم الموجودات على اساس الكلفة الجارية. (حسين جميل البديري، ٢٠١٧).

ويؤدي عدم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة إلى تأثيرات غير مرغوب فيها في العديد من الجوانب ومنها التصرفات المهنية للمراجعين الداخليين وهذا الامر ينعكس سلباً على جودة المعلومات المحاسبية مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية. كما أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المالية وغير المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة. ولقد تطلبت هذه التطورات الاقتصادية المتلاحقة، ضرورة توفير المعلومات اللازمة لاحتياجات متخذي القرارات وبحيث يحقق هذا الإفصاح الاهداف المرجوة منه سواء بالنسبة لاحتياجات ادارة الوحدة الاقتصادية من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتها لدعم قدرتها على الاستثمار وزيادة قدرتها التنافسية الاخرى العاملة في سوق منتجاتها أو خدماتها، أو بالنسبة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم في النواحي الاقتصادية المختلفة، وبصفة خاصة المستثمرين في سوق الاوراق المالية، وذلك بهدف تخفيض المخاطر التي قد يتعرضون لها عند الاستثمار في سوق الاوراق المالية. (عمر سعيد العجيل ، ٢٠١٢)

لقد اعتبر التوجه نحو حوكمة المؤسسات ضرورة وحتمية أملتها متطلبات المحيط الاقتصادي العالمي الحالي منذ انهيار العديد من المؤسسات وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وذلك من خلال تحديد إطار فعال لعمل المؤسسات وتحسين أداء وظائفها لاسيما الوظيفة المحاسبية. (هودة سلطان قدوري . عائشة لشلاش ٢٠١٩).

تتبع أهمية البحث من التأكيد على الدور الذي يلعبه تطبيق الحوكمة والاستفادة من ذلك في تقديم مستوى عالي من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية فضلاً عن خلق نوع من العلاقة الايجابية بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفة. (عمر سعيد العجيل ، ٢٠٢٢).

١,٢ . مشكلة الدراسة

تشكل الحوكمة الجيدة أساساً لتحقيق الشفافية والمصادقية في التقارير المالية والمحاسبية. تتناول مشكلة تأثير تطبيق الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية العلاقة بين سياسات وإجراءات الحوكمة والقدرة على إنتاج معلومات محاسبية موثوقة وذات جودة عالية. يتطلب ذلك من الشركات اعتماد ممارسات حوكمة رشيدة تشمل توفير الرقابة الداخلية الفعالة، وضمان الاستقلالية والمهنية في عمل المراجعين، وتعزيز الشفافية في الإفصاح المالي. تحسين جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية للشركة، مما يعزز من كفاءة الأسواق المالية والاقتصاد بشكل عام.

١,٢,١ . فجوات على المستوى النظري

- غياب التوافق النظري: على الرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الحوكمة المؤسسية تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك تفاوتاً في النتائج وعدم توافق بين الباحثين حول مدى وطرق تأثير الحوكمة على المعلومات المحاسبية.

- القياس والتقييم: لا توجد معايير موحدة أو أدوات قياس واضحة لتقييم مدى تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية. التباين في استخدام المؤشرات والمعايير المختلفة يؤدي إلى نتائج متباينة.
- تأثيرات البيئة التنظيمية: تختلف تأثيرات الحوكمة باختلاف البيئة التنظيمية والثقافية بين البلدان والشركات، مما يجعل من الصعب تعميم النتائج على نطاق واسع.
- تداخل العوامل الأخرى: تحسين جودة المعلومات المحاسبية قد يتأثر بعوامل أخرى مثل التكنولوجيا، المهارات المحاسبية، والإطار القانوني، مما يجعل من الصعب عزل تأثير الحوكمة بشكل دقيق.
- الممارسات العملية مقابل النظرية: قد تختلف الممارسات العملية لتطبيق الحوكمة عن النظريات الأكاديمية. الشركات قد تواجه تحديات في تنفيذ المبادئ النظرية للحوكمة بشكل فعال، مما يؤثر على النتائج.
- التغيير الزمني: تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية قد يكون زمنياً ويحتاج إلى فترة طويلة حتى يتضح، مما يصعب دراسة هذه العلاقة بشكل دقيق.

١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي

يؤدي عدم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة إلى تأثيرات غير مرغوب فيها في العديد من الجوانب ومنها التصرفات المهنية للمراجعين الداخليين وهذا الأمر ينعكس سلباً على جودة المعلومات المحاسبية مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية لذلك فإن الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية تظهر بأنها أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام التطبيقي ، وإن تمازج الأفكار والمطارات الفلسفية وترابطها مع الواقع الميداني لشركة المراعي في مكة تمهد للبحث وتوفر منطلقاً لما يعانيه من عقبات كثيرة تحول دون قدرته على تقديم أفضل المعلومات المحاسبية لأصحاب المصلحة فالمعلومات المحاسبية تعد مصدر ثروة في الوقت الحاضر أذ إن نجاح الخطط المستقبلية للشركة يعتمد بالدرجة الأساس على جودة معلوماتها المالية والمحاسبية وكذلك يعتمد بقاء المنظمة على تلك المعلومات، لذا وجب على الشركة تطبيق أنظمة الحوكمة فهي المخرج والحل الأمثل والكفوء لضمان مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية. وبناء على ذلك ما زالت طبيعة العلاقة التي تربط بين الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية تجتذب حولها الكثير من التساؤلات فيما يخص تحديد طبيعة واتجاه وقوة هذه العلاقات ونوعها، لذلك فهي جوهر مشكلة البحث ومنطلقه المفاهيمي والتطبيقي

لبلورة مشكلة البحث بشكل أكثر وضوحاً وفق الأطر العلمية يمكن صياغتها بالسؤال التالي:
 "ما هو تأثير تطبيق الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة؟"

١,٣. أهمية الدراسة:

حاليا، ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات بكيفية ملحوظة للعديد من الأسباب، لعل من أهمها انتشار الفساد الإداري والمالي الذي عرفته العديد من الشركات، فضلا عن الأزمات المالية التي مست معظم الجوانب الاقتصادية في مختلف دول العالم والتي لا زالت تداعياتها متواصلة حتى اليوم. وكذلك ظهور بعض الشكوك حول الهدف من لجوء الكثير من الشركات الدولية الكبرى إلى عمليات الاندماج والاستحواذ، لذلك ساهمت الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكان لها الأهمية في إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها من خلال تحقيق المساءلة والرقابة، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتفعيل دور كل من مراجع الحسابات الخارجي والداخلي ولجان المراجعة لتحقيق الإفصاح والشفافية في هذه المعلومات والارتقاء بمستوى جودتها. (مصطفى عقاري . حكيمة بوسلمة ٢٠١٣).

١,٣,١. على المستوى النظري:

تستند الحوكمة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية الى عدة أسس : قوامها السلوك الأخلاقي بما يتضمنه من الالتزام بأخلاقيات العمل المهني والتوازن بين مصالح الجهات المختلفة ذات الصلة والمرتبطة بالشركة والعمل على تحقيق الشفافية والوضوح في المعلومات المقدمة وهذا يتطلب الكفاءات والمهارات لدى العاملين ومن ثم تفعيل الرقابة والمساءلة من خلال تعزيز أصحاب المصالح من الهيئات والجهات ذات الصلة بالإضافة الى الجهات الرقابية المباشرة من مساهمين ومجلس إدارة ولجان تدقيق داخلية وخارجية في اطار هيكل تنظيمي مؤسسي واضح (فرحان والمشهداني , ٢٠١١ , ٥٥).

١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:

للمحاسبة طرقاً وسياسات وقواعد وأسس ومبادئ ومعايير يستند إليها في إنتاج المعلومات المحاسبية، وبالتالي فان درجة الدراية والمعرفة والإلمام بهذه المفردات والمفاهيم تعد ذات تأثير كبير على جودة الاستخدام لتلك المخرجات (الشحادة وحميدان، ٧، ٢٠٠٥) كما ان إصدار المعايير المحاسبية الدولية يمثل خطوة هامة ورئيسية في معرفة ترشيد الأداء المحاسبي ومدى الالتزام من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال أهدافها الوظيفية ومن ثم ترشيدها إلى مصالح المهنة والمجتمعات على المستوى الدولي (بركات ، ٢٠٠٤، ١٠٠) ومن اجل تطوير القوائم المالية المتخصصة أنشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين منذ تأسيسه مجلسين هما: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB

اذ تقوم الأنشطة الرئيسية لاتحاد المحاسبين الدوليين (IFAC) على تقديم الارشادات المهنية والفنية والترويج لتعليمات الاتحاد ولجنة معايير المحاسبة الدولية .

١,٤ . أسئلة الدراسة

ومن أجل الإحاطة بالموضوع أكثر وإزالة الابهام والغموض حول ماقدمته الحوكمة كنظام أو كقاعدة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة وجب الإجابة على السؤال التالي:
" ما هو تأثير تطبيق الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة؟"
وتم تقسيمها الى الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هو تأثير مجلس الادارة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة؟
٢. ما هو تأثير لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة؟
٣. ما هو تأثير المراجعة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة؟

١,٥ . اهداف الدراسة

استكشاف العلاقة بين الحوكمة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية
الأهداف الفرعية:

- تحديد تأثير مجلس الإدارة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة.
- تحديد تأثير لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة.
- تحديد تأثير المراجعة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة المراعي في المملكة العربية السعودية بمكة.

١,٦ . فرضيات الدراسة

في ضوء تساؤلات البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه تتمثل الفرضيات فيما يلي:
الفرضية الرئيسية H:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية
الفرضية الفرعية الأولى Ha:

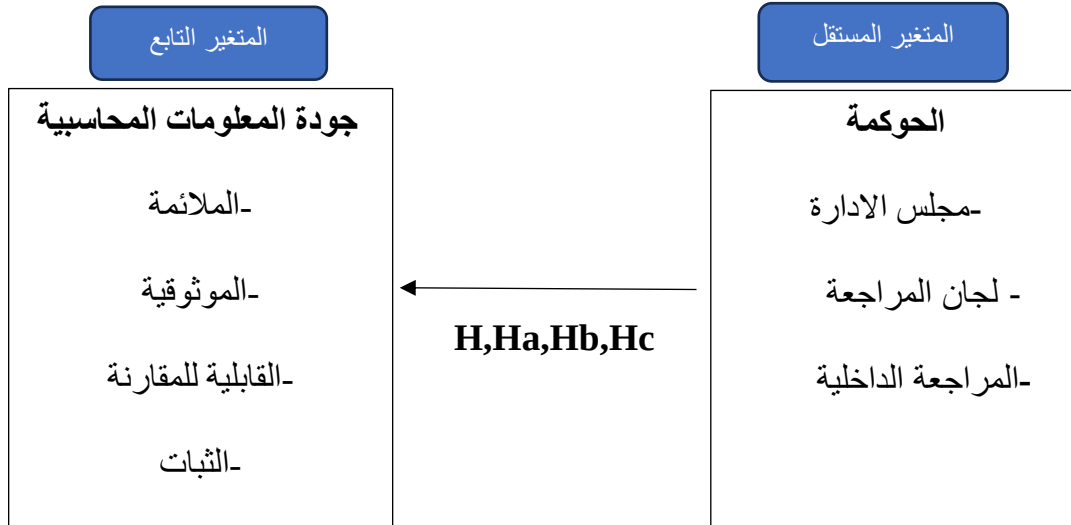
توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لمجلس الادارة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية
الفرضية الفرعية الثانية Hb:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية
الفرضية الفرعية الثالثة Hc:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية

١,٧. نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث كم يلي:



Designed by researcher

تم تصميمها بواسطة الباحث

٨, ١. منهجية الدراسة

فلسفة البحث: الوضعية.

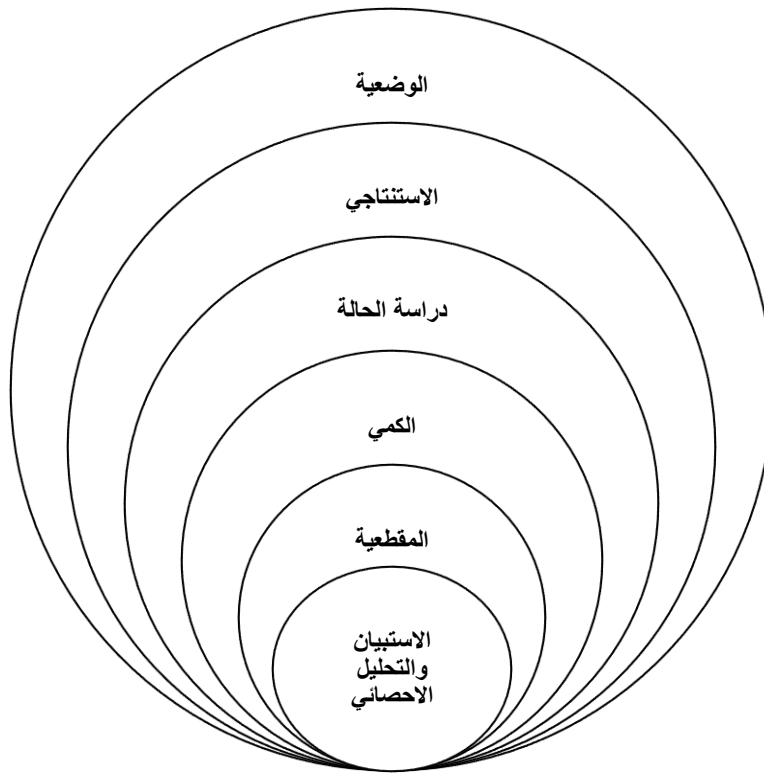
منهج البحث: الاستنتاجي.

استراتيجية البحث: دراسة الحالة.

نوع البحث: الكمي.

الأفق الزمني: المقطعية.

التقنيات والاجراءات: الاستبيان والتحليل الاحصائي



الشكل (٢) ملخص منهجية البحث

المصدر: الباحث

تعد الحوكمة في شركة المراعي في مدينة مكة المكرمة نظام علني حاكم قائم على العلانية والشفافية ونظام ضمني متحكم قائم على المبادئ والمثل والقيم الأخلاقية وهو في الوقت ذاته قائم على وجود كيان اداري داخل الشركة فهذا الكيان الإداري له مهمة خطيرة حيث يقوم على رصد وقياس المتغيرات والمستجدات وتتبع اتجاهاتها وتحليل هذه الاتجاهات حيث اكتسبت الحوكمة أهمية كبرى بالنسبة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية كما أن ضعف هذه المعلومات يؤدي الى ضعف الاشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة.

تعد شركة المراعي الرائدة في إنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات في الشرق الأوسط؛ وأكبر شركة ألبن متكاملة رأسياً على مستوى العالم. ومنذ تأسيس شركتنا في عام ١٩٧٧م، أصبحت علامة “المراعي” التجارية اسماً مرادفاً للجودة بين المستهلكين في مختلف أنحاء المنطقة. فنحن نعيش ونعمل كل يوم بشعار: “جودة تستحق الثقة”. تأسست شركة المراعي في عام ١٩٧٧ من قبل رواد الزراعة الأيرلنديين أليستر ماكجوكيان وبادي ماكجوكيان مع الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير، وهي واحدة من الشركات المساهمة السعودية العاملة في إنتاج وتوزيع المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج. لدى المراعي شراكة ممتدة مع شركة بيسيكو منذ عام ٢٠٠٩ والتي تستحوذ من خلالها على عدد من مشاريع الشركة في الإنتاج الغذائي في المنطقة. بدأت المراعي عمليات إنتاجها عام ١٩٧٧ تحت قيادة صاحب السمو الأمير سلطان بن محمد الكبير، والذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة منذ إنشائها حتى الآن. يقع المبنى الرئيسي للشركة في الرياض. بدأت الشركة إنتاجها بـ ٣٥٠ بقرة أن تتضخم الكثافة التشغيلية خلال العقود الثلاثة الماضية ليصل قطاع المراعي من الأبقار إلى ١٧٠,٠٠٠ بقرة لتصبح الشركة الأكبر عالمياً في إنتاج الحليب ومشتقاته. تملك شركة صافولا الحصة الأعلى من أسهم الشركة بما يعادل الربع والباقي منها مطروح في سوق الأسهم منذ عام ٢٠٠٦. وهي مسجلة في السوق المالية السعودية (تداول) بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٠٥م. [٢] وفي عام ٢٠٠٥ دخلت المراعي عهد جديد حيث تحولت من شركة ذات ملكية خاصة لشركة مطروحة للاكتتاب العام حيث يمتلك أسهم المراعي أكثر من ١٢٥,٠٠٠ شخص. وفي بداية عام ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم مع ملاك شركات المخازن الغربية المحدودة وشركة الخدمات العالمية للمخبوزات بتملك كامل الشركات ومن ثم زيادة رأس المال (١,٠٩٠) مليون ريال. أما في الوقت الحالي يبلغ رأس مال الشركة ٨ مليارات ريال سعودي. في عام ٢٠٠٩، أعلنت كلاً من المراعي وبيسيكو شراكة في مشروع الألبان والعصائر العالمية المحدودة والمسمى ب (أي دي جي). دخلت المراعي قطاع الدواجن باستحواذها على شركة حائل للتطوير الزراعي والذي تم شراؤها بـ ٢٥٣ مليون دولار نقداً ومن بالاستحواذ على الحصة السوقية. في عام ٢٠١١، أعلنت المراعي نيتها عن الاستثمار في قطاع الألبان بزيادة حجم الإنتاج في المملكة العربية السعودية كما أعلنت صحيفة عرب نيوز عن خلق ١٢,٠٠٠ فرصة وظيفية إضافية محلياً على مدى ٥ سنوات. استمرت الشراكة مع بيسيكو بالنمو حيث أعلنت رويترز بأن الشركتين ستستثمران بمبلغ ٣٤٥ مليون في مشاريع مصر الزراعية. هذه الخطوة أسهمت إيجابياً بعد كثير من الصعوبات التي واجهها الاقتصاد المصري أبان الثورة التي حدثت عام ٢٠١١. وخلال ذات العام، أعلنت المراعي عن استحواذها على شركة زراعية ضخمة مقرها الأرجنتين وفي عام ٢٠١٤، أعلنت المراعي بأن حصتها السوقية لقطاع الألبان في منطقة الخليج العربي تبلغ ٤٤٪. رفعت المراعي في عام ٢٠١٥ من شهر سبتمبر أسعار بعض المنتجات كما قلصت بعض أحجام العبوات للمنتجات

١٠,١. مخطط المشروع المقترح

- الفصل الأول: المقدمة
- الفصل الثاني: الإطار النظري
- الفصل الثالث: منهجية البحث
- الفصل الرابع: التحليل الإحصائي
- الفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة

الفصل الأول: المقدمة	
الفصل الثاني: الإطار النظري	
الفصل الثالث: منهجية البحث	
الفصل الرابع: التحليل الإحصائي	
لفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة	

٢. الفصل الثاني: الاطار النظري

٢,١. المقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على كافة القطاعات بشكل عام بعد الأزمات المالية التي حصلت في بعض الشركات بسبب انخفاض مستوى الإفصاح والشفافية للبيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن وضع المركز المالي للوحدة الاقتصادية مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية. يهدف البحث في إطاره النظري إلى تقديم مدخل مفاهيمي عن الحوكمة وأهميتها فضلاً عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة بين الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات (ناظم حسن عبد السيد ، ٢٠٢٢). كما ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات بكيفية ملحوظة للعديد من الأسباب، لعل من أهمها انتشار الفساد الإداري والمالي الذي عرفته العديد من الشركات، فضلاً عن الأزمات المالية التي مست معظم الجوانب الاقتصادية في مختلف دول العالم والتي لا زالت تداعياتها متواصلة حتى اليوم. وكذلك ظهور بعض الشكوك حول الهدف من لجوء الكثير من الشركات الدولية الكبرى إلى عمليات الاندماج والاستحواذ. إن مجمل الاعتبارات التي سبق ذكرها كان للمحاسبة دور فيها، حيث بينت العديد من الدراسات والبحوث كيف استغلت إدارة الشركات (Enron, World Com,...) بعض الابتكارات والممارسات المحاسبية والمالية للغطية عن عجزها أو للإيحاء لأصحاب المصالح باستقرارها واستمراريتها، وعمدت تلك الشركات بالتواطؤ مع كبريات شركات المراجعة إلى إخفاء وتشويه المعلومات المرتبطة بالأداء التشغيلي والتمويلي والاستثماري مما الحق الضرر بالمستثمرين وبأسواق المالية وباقتصاديات الدول. ونظراً للأزمات التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين، سعت الهيئات الدولية إلى وضع قواعد تضبط معايير المراقبة والإشراف في الشركات. لذا جاءت الحوكمة بنموذجها المتجدد خلال العقد الأخير لتضيف مزيد من الشفافية للإدارة وتنظم العلاقات بين أطراف الشركة، وأيضاً لتضيف مزيداً من ثقة المعلومات في التقارير التي تنشرها هذه الشركات لتحقيق قدر عالي من جودة هذه التقارير. تناولت مشكلة الدراسة أثر تطبيق معيار حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية في أداء الشركة، وهدفت الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير تطبيق هذا المعيار على الجودة في المعلومات المحاسبية في شركة المراعي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ولقياس أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات المتمثل في الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية (ناجي حمد صالح حمد، ٢٠٢٢).

الحوكمة : تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات. وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار والصالحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح. إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات الية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين. ولقد تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات وجاء ذلك نتيجة لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين وتعدد أغراضهم البحثية، حيث تم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها مجموعة من العلاقات بين الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وكل الأطراف أصحاب المصلحة، وتنطوي الحوكمة على الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وطرق تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء إلى جانب تقديم الحوافز المناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها صالح الشركة وصالح حملة الأسهم وتسهيل عملية الرقابة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة. كما تعرف حوكمة الشركات من وجهة نظر الاقتصاديين والتي من بينها تعريف مؤسسة التمويل الدولية " (IFC Corporation Finance International) النظام الذي يتم خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها. أحمد عوسف، ٢٠١٦) كما يعرفها تقرير لجنة كادبوري (١٩٩٢) بأنها النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء الشركات، أما من وجهة نظر المحاسبين فيمكن تعريف الحوكمة بأنها الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشارات على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة، كما يرى البعض أن الحوكمة تعني "المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري. ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات للحوكمة خلص الباحث أنه رغم اختلاف توجهات وأغراض الباحثين في الوصول إلى مفهوم محدد للحوكمة إلا أن جميعها تنصب في نطاق موحد وهو العالقة التي تربط بين المساهمين ومجالس إدارة الشركات والقائمين على إدارتها بهدف تفادي المخاطر والانهيئات التي قد تحدث بطرق مفاجئة لشركات أو المؤسسات المالية، والذي يمن الإشارة إليه بأسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، كما يرى أن عدم وجود تعريف موحد للحوكمة يتفق عليه الإداريين والاقتصاديين والقانونيين يمكن أن يرجع إلى تداخل الأنشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، أي أن الحوكمة تجمع بين الإدارة والاقتصاد والقائمون فضال عن أنها تهدف إلى تحقيق مصالح وطنية وعالمية تتمثل فيما يلي: (أمانى حافظ، ٢٠١٣)

١. المخاطر والتهديدات لمصالح المساهمين والمستثمرين.
٢. وقف الخسائر والتزوير والفساد الناتج عن سوء استخدام السلطة بالمنشأة
٣. وجود ترابط وتكامل بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمتعاملين بما يحقق مصالحهم

٤. توفر أنظمة وإجراءات رقابية تربط ما بين تحديد الإستراتيجية والأهداف والتنفيذ والصالحيات والمسؤوليات والمساءلة بين كافة الإدارات والأقسام بالمنشأة.

٥. نشر الوعي وثقافة الشفافية والإفصاح.

ما المقصود بحوكمة الشركات؟

يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.

لماذا حوكمة الشركات؟

إن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تعزز مستوى الثقة والاطمئنان لدى مساهميها على استثماراتهم، لأن ذلك يعد مؤشراً على دراية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي قدرتها على إدارة هذه المخاطر والحد منها، مما يساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري مع مراعاة المعايير الأساسية الأخرى للاستثمار؛ وذلك أن ممارسة الشركات للحوكمة ممارسة فعالة تؤدي إلى جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم لما لهذه الشركة من ميزات أهمها توفير العدالة والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وفي الغالب يلجأ المستثمرون إلى أصحاب الخبرات لإدارة أعمال الشركات التي يستثمرون بها نظراً إلى افتقارهم للوقت الكافي والخبرات اللازمة لإدارة تلك الشركات. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تطبيق الحوكمة التي تعزز ثقة المالك بأن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة ملتزمون بتحقيق أهداف الشركة والحفاظ على حقوقهم. وتتمثل التحديات في أن أصحاب الخبرات من المديرين ليسوا في الغالب من مالِك الشركة، فمن المحتمل أن يَـغلب المدير مصالحه الشخصية على مصالح المالك، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات؛ وذلك ببناء الأدوار التي تهدف إلى تكامل وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة ومالكها وجميع الأطراف من أصحاب المصالح ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والشفافية.

أهمية وفوائد حوكمة الشركات :

تكمن أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة من أهمها

١. الاقتصاد: تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، بالإضافة إلى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي .
٢. الشركات: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح

٣. المستثمرون وحملة الأسهم: تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ إن التزام الشركة تطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم
٤. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى الحوكمة إلى بناء عالقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- أبعاد الحوكمة:**

• البعد الأول مجلس الإدارة:

- يمثل مجلس الإدارة جميع المساهمين، وعليه بذل واجبي العناية والولاء في إدارة الشركة وكل ما من شأنه صون مصالحها وتنميتها وتعظيم قيمتها. ويدخل من أهم مهامه واختصاصاته ما يلي:
١. رسم الخطط والسياسات والاستراتيجيات والأهداف الرئيسية للشركة
 ٢. وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها
 ٣. وضع السياسات والإجراءات التي تضمن تقيد الشركة بالأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح
 ٤. إعداد تقرير مجلس الإدارة
 ٥. ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها
 ٦. إرساء قنوات اتصال فعالة تتيح للمساهمين الاطلاع بشكل مستمر ودوري على أوجه الأنشطة المختلفة للشركة وأي تطورات جوهرية
 ٧. تشكيل لجان متخصصة منبثقة منه بقرارات يحدد فيها مدة اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها، وكيفية رقابة المجلس عليها، كما يتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم، مع تقييم أداء وأعمال هذه اللجان وأعضائها

• البعد الثاني لجان المراجعة:

هي لجنة تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أيا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة والا يزيد على خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية. وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي: التقارير المالية، المراجعة الداخلية، مراجع الحسابات، ضمان الالتزام.

• البعد الثالث المراجعة الداخلية:

تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دوراً محورياً مهماً في خلق بيئة رشيدة لمجلس إدارة (المراعي) وإدارتها، تمكنها من متابعة مهام (المراعي) وأهدافها الاستراتيجية، وتعمل الإدارة بشكل مستقل على تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في (المراعي).

تعد إدارة المراجعة الداخلية مستشاراً موثقاً به لتقييم الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتقديم ضمانات بشأنها، وتتلخص مهمتها في ضمان توفير الدعم المستقل والموضوعي المصمم لإضافة القيمة وحماية الأصول وتحسين عمليات الشركة وأنظمة الحوكمة والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر.

تتبع المراجعة الداخلية في (المراعي) "وظيفياً" للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، "وإدارياً" لنائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث تمتلك الإدارة الإمكانية الكاملة للاطلاع على المواقع الإلكترونية التابعة لـ (المراعي) من جميع أنحاء العالم، والمعلومات والوثائق والمسائل المتعلقة بالموظفين، كما تعمل إدارة المراجعة الداخلية في (المراعي) وفق معايير المراجعة الداخلية العالمية على النحو الذي تم اعتماده خلال التقييم الخارجي لضمان الجودة والتحسين.

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإجراء تقييم سنوي للمخاطر ثم تنفذ عمليات المراجعة المخطط لها وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والتغيرات المطلوبة خلال العام، وعلى النحو الذي تم اعتماده من قبل اللجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، لتقييم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية، بصورة موضوعية، كما تشارك إدارة المراجعة الداخلية في مهام خاصة وتقدم خدمات المشورة، مثل استعراض المسائل المتعلقة بسياسيات الامتثال مع فريق الامتثال.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة المراجعة الداخلية برنامجاً داخلياً لضمان وتحسين الجودة، والذي يشمل جميع جوانب أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات؛ لتقييم الأنشطة المختلفة وتعزيزها بشكل مستمر

جودة المعلومات المحاسبية:

تعرف الجودة عموماً بأنها ملاءمة الشيء للغرض منه. أما المعلومات الجيدة فقد عرفها (Irian, 20) بأنها المعلومات التي تمكن مستخدميها من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. وحيث إن تقييم جودة المعلومات المحاسبية مسألة نسبية أو ذاتية تختلف من مستخدم آخر لتتنوع واختلاف احتياجات كل مستخدم عن الآخر، وفي ضوء معيار التكلفة والعائد يقبل أو يرفض هذا التقييم، لذا يرى المهنيون أن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يبدأ من معايير الجودة لذا حدد البعض مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير العامة (الدقة – المنفعة – الفعالية – الكفاءة- التنبؤ)، وبذلك فالمعلومات المحاسبية الجيدة في ضوء هذه المعايير هي: (الغنام، ٢٠١٢) من حيث الدقة: هي المعلومات التي تتسم بالدقة العالية وتعتبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة - من حيث المنفعة: هي المعلومات ذات المنفعة لمستخدميها. وتتعدد أشكال المنفعة فقد تكون منفعة شكلية وتعني توافق شكل ومحتوى المعلومات مع احتياجات مستخدميها، منفعة زمنية وتعني توافر المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب، منفعة مكانية وتعني سهولة وصول المعلومة والحصول عليها، منفعة تقييمية وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج قرارات مستخدميها، ومنفعة تصحيحية وتعني قدرة المعلومات على تصحيح انحرافات نتائج القرارات - من حيث الفعالية: هي المعلومات التي لها قدرة على تحقق أهداف مستخدميها اعتماداً على الموارد المتاحة المحدودة - من حيث الكفاءة: هي المعلومات التي تكون قيمتها أقل من تكلفتها - من حيث التنبؤ: هي المعلومات القادرة على تخفيض درجة عدم التأكد عند استخدامها في نماذج التنبؤ - وبذلك تختلف درجة أهمية المعايير السابقة لكل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند تحديد مفهوم جودتها، فيركز المعدين على معايير الدقة، والكفاءة، والتنبؤ، أما المستخدمين فيركزوا على معايير المنفعة، والفعالية والتنبؤ. ومن ناحية أخرى فقد ركز البعض على منظور خصائص المعلومات عند تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية الجيدة، حيث

عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنها مدى القدرة على استخدامها في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمتها للهدف من الحصول عليها حمادة، ٢٠١٤ ص ٦٨٢. (وعرفها الهلمان، ٢٠١٢، ص ٤٠) بأنها "المعلومات التي تتسم بمجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية والتي يجب أن تكون في إطار متكامل للنظام المحاسبي في ضوء معايير محاسبية عالية الجودة، نظام كفاء وفعال لإدارة حوكمة الشركات، ومنا استثماري ملائم من خلال أسواق مالية ذات كفاءة" وبذلك حدد هذا التعريف متطلبات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في وجود نظام محاسبي متكامل، توافر معايير محاسبية عالية الجودة، وجود نظام حوكمة كفاء، ووجود سوق مالية تتمتع بالكفاءة. هذا وقد أشار (الغنام، ٢٠١٢، ص ٥١) إلى أن تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية الجيدة من منظور خصائص المعلومات تتمتع بدرجة كبيرة من القبول لدى الباحثين، إلا أنه يركز على خصائص المعلومات المحاسبية التي تمثل المعايير الفنية للجودة، واليراعى المعايير الأخرى (القانونية، الرقابية، لمهنية) التي تستخدم في الحكم على مستوى جودة المعلومات المحاسبية، لذا فيرى أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي "المعلومات التي تتمتع بمصادقية وتخلو من التحريف والتضليل وتحقق منفعة لمستخدمها وتعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بالصورة التي تساعد على تحقيق الهدف من استخدامها". يتضح مما سبق عدم اتفاق الدراسات على مفهوم محدد لجودة المعلومات المحاسبية، وهو ما أكدته (35p2015, Ugur & Cetin) بأنه ال يوجد اتفاق على مفهوم أو وصف محدد لجودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاختلاف الدول في النظم المالية، هياكل السوق، مستويات التنمية، النظم القانونية، السياسات الاقتصادية، والثقافات المحاسبية وأهمها اختلاف المعايير المحاسبية، حيث تمثل هذه الاختلافات عقبات في طريق تحديد أو وصف واحد لجودة المعلومات المحاسبية. كما يعرف مفهوم المعلومات المحاسبية بمفهومه البسيط بأنه المنتج النهائي للمادة الخام (البيانات) على شكل مخرجات النظام المحاسبي وتختلف المعلومة عن البيانات كونها تعبر عن قيم جديدة ذات مقاييس كمية ونوعية مضافة وزائدة عما تحتويه البيانات لكي تساعد متخذ القرار في اضاءة قراراتهم على أسس من المعرفة المعلوماتية الجديدة. ومنه يمكن اعتبار المعلومة المحاسبية على أنها "لغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومة أن تكون فعالة ومفيدة في اتخاذ وصنع القرار.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

في محاولة لوصف خصائص المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية، تم العثور على لوحة معيار المحاسبة المالية مفيدة لمحاولتها أن تكون بمثابة دليل مادي جيد لتطوير المعايير واختيار الأعمال الفردية للإجراءات المحاسبية ومع ذلك، فقد أكد المعيار على الملاءمة والموثوقية باعتبارهما الصفات الأساسية المفيدة التي يجب أن تمتلكها المعلومات المحاسبية، على الرغم من ذكر إمكانية التحقق والحياد والمحافظة وقابلية المقارنة والاتساق والفهم والتكلفة / الفائدة والأهمية النسبية (دويس، ٢٠٢٠: ٧). يصنف (محمد وياسين ٢٠١٩: ٧٨) أيضا الصفات على أنها تلك المتعلقة بالمعلومات التي يجب تضمينها في التقارير وغيرها التي تتعلق بمعرفة المعلومات المقدمة. علاوة على ذلك، ركز (Wiem ٢٠٢٠: ٥٣) أساسا على أربعة عوامل لتحديد جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة – الموثوقية – القابلية للمقارنة - الثبات).

أبعاد جودة المعلومات المحاسبية:

• البعد الأول الملائمة:

هي قدرة المعلومة على احداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ومنه المعلومة الملائمة هي التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار أو تجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات وحتى تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يجب توفر الخصائص الثانوية التالية: التوقيت الملائم، الخاصية التنبؤ، القدرة على تقييم الارتدادى للتنبؤ (التغذية العكسية).

وتعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبكلمات أخرى هي قدرة المعلومات لا يجاد فرق في اتخاذ القرار.

وعرفت المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرارا يختلف عن ذلك القرار اذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.

وعرفها (APB) بأنها انسجام المعلومات مع نماذج اتخاذ القرارات أي أن تكون طريقة القياس والافصاح ملائمة لاتخاذ القرار وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وعرفها (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على احداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.

يقصد بها أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها ذات تأثير على متخذي القرار، مثال (متخذ قرار بصدد دراسة اختلاف تكلفة المواد وتحديد مصادر أخرى للمواد، تعتبر تكلفة أجور العمال معلومات غير ملائمة) ، و من عناصر الملاءمة الوقتية بمعنى أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فتأخر وصول المعلومات يضيع الكثير من الفرص (المناقصة).

• البعد الثاني الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتنصف بأمانة التعبير أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

الموثوقية يعني بأن تنصف المعلومات بالحيادية (لاتخدم فئة معينة من المستخدمين) والموضوعية (قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها).

• البعد الثالث القابلية للمقارنة:

يقصد بها إمكانية إجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو إجراء مقارنات بين المنشآت المتماثلة في نفس النشاط. وتجدر الإشارة إلى أن إمكانية إجراء المقارنات بين الفترات المالية لنفس المنشأة تتأثر بمدى الثبات في إتباع الطرق المحاسبية.

• البعد الرابع الثبات:

فالثبات في اتباع النسق الواحد يتضمن:

١. تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.

٢. تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية.

فهي تساعد على ترشيد قراراته بجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية المتتالية

٢,٢. العلاقة بين الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية: لقد أصبحت حوكمة الشركات "Corporate Governance" من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧م ، وأزمة شركة Ernon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م ، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢م . وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلي دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم علي صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك علي خلاف الحقيقة. يضاف إلي ذلك وكما أشار البعض: بأن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هيكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ، بالإضافة إلي نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة (١) . وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة (٢). في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية ، وقد وانعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية ، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها . نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة ، مثل : لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام ١٩٩٢ في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام ١٩٩٩ ، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام ١٩٩٩ م ، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات ، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٢م . يتضح مما سبق أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلي ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلي فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات. لذا فقد أدانت هيئه الأوراق المالية الأمريكية عام ٢٠٠١م المدير التنفيذي السابق لشركة Sunbeam والمتورط مع شركة Arthur Anderson في إقامة مشاريع وهمية كلفت حملت الأسهم مبالغ كبيرة، علاوة علي قيام شركة Arthur Anderson بارتكاب أخطاء مهنية جسيمة وإصدارها تقارير مراجعة مضللة وغير حقيقية مما أدى إلي تغريمها مبالغ كثيرة كعقوبة مدنية عليها، وقد انعكس ذلك علي

فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية وازدياد فجوة التوقعات بينهم وبين مراجعي الحسابات (٣) . لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السليبات، وبذلك حازت علي اهتمام مختلف الكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها، وأصبحت حقلا خصبا للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياها وإيجابياتها المتعددة.

٢,٣ . الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز وتفعيل جودة المعلومات المحاسبية ومنها:

- يحقق تطبيق حوكمة الشركات مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشكلات التي تواجهها الشركات بشكل عام، وخاصة المشكلات المالية. أهم مشكلتها هي فقدان الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية.
- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال آليات يكون فيها التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة ذات أهمية قصوى.

وتعتبر حوكمة الشركات من أهم الموضوعات المعاصرة في مجال التمويل والمحاسبة، باعتبار أن الشركات جزء لا يتجزأ من تنمية الاقتصاد الوطني. يغطي هذا الموضوع نشأة وتطور حوكمة الشركات في المتطلب، ومفاهيمها وخصائصها في المتطلب، ومحددات ومكونات وأبعاد حوكمة والاطراف المشاركة فيها.

وتهدف ثقافة الحوكمة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدرات الشركات ومواردها عبر تهيئة بيئة عمل أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام ومراعاة مبادئ الوضوح والشفافية في تحديد أهداف الشركة وخططها التجارية الاستراتيجية، وبيان حقوق كل كيان من كياناتها والتزاماته، إضافة إلى إدارة علاقتها بالموردين والممولين والمستهلكين وجهات الرقابة والأنشطة التي تزاو لها.

قائمة المراجع

١. طربية، الاء هاشم صالح (٢٠٢١) أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين – مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
٢. البديري، حسين جميل (٢٠١٧) أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية
٣. غزال، د. سعاد سعيد (٢٠١٢) كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل - جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية - مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية
٤. القيسي، رائد فاضل خالد (٢٠٢٣) انعكاس الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية - مجلة كلية دجلة الجامعة
٥. العجيل، عمر سعيد (٢٠١٢) أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة (دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية) - المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
٦. عقاري، مصطفى عقاري (٢٠١٣) أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
(<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/324>)
٧. السيد، ناظم حسن عبد السيد (٢٠٢٢) - جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة - مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية - ٢٠١٢، المجلد ٢، العدد ٤، الصفحات ٩٣-١١٨
٨. قدوري، هودة سلطان (٢٠١٩) أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية
(<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/612>)
٩. محمد، مناعية (٢٠١٣) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية
١٠. الوكيل، منال محمد (٢٠٢١) تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء الوظيفي – دراسة تطبيقية على حي شرف مدينة نصر- المجلة العربية للإدارة – مج ٤١ ، م
١١. حمد، ناجي حمد صالح حمد (٢٠٢٢) أثر تطبيق معيار حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

١٢. الحربي، الاء واصل، (٢٠٢١)، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية تداول"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد، ٢٩. العدد، ٣. ٢٢٣.
١٣. بركة، كامل يوسف سلمان، (٢٠٢٢)، " دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة فت سو فلسطين للاسواق المالية"، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد، ٤. العدد، ١. ٦٤. ٧٨.
١٤. عبدالله ، إيهاب مكي محمد وفقير، أبوبكر محمد حمد، (٢٠٢٢)، "دور حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، المجلة الالكترونية الشاملة المتعددة التخصصات، العدد الرابع والعشرون، ٢٤-١.
١٥. لوجاني، عزيز وعزوز، ميلود، (٢٠٢٢)، "دور الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد، ٢٢. العدد، ١. 847-828.
١٦. محمد، سفير وياسين، صحراوي، (٢٠١٩)، "مبدأ وجود أساس فعال لحوكمة الشركات وأثره في تعزيز جودة الافصاح المحاسبي: دراسة اتجاه بعض اراء الاكاديميين والمهنيين"، مجلة البحوث في العلم المالية والمحاسبية، المجلد، ٤. العدد، ١. ٩٤-٧٧.
١٧. دواس، ليندة وبوراس، احمد، (٢٠١٩) "حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة الاتصالات- اولايدو"، مجلة جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد، ٥. العدد ٢. ٣٠٢-٢٨١.